



آفاق اقتصادية

Āfaqīqtisādiyyā

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركات التأمين الليبية
(دراسة تطبيقية مقارنة)

د. محمد عمر غويلة

gwel3881@hotmail.com

كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

د. عبدالفتاح محمد الرشاح

a_rashah@yahoo.com

كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

غويلة، محمد عمر والرشاح، عبدالفتاح محمد. (2022). مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركات التأمين الليبية دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة آفاق اقتصادية. 8 [15] 69-

مدى ممارسة إدارة الأرباح في شركات التأمين الليبية (دراسة تطبيقية مقارنة)

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الليبية وفق نماذج القياس ذات العلاقة بنشاط هذه الشركات، وتوضيح أن هناك اختلاف في نتيجة القياس بين نماذج القياس المختلفة. واسترشادًا بإطار نظري من الدراسات السابقة حول الموضوع. لتحقيق هدف الدراسة تم تجميع بيانات مالية من القوائم المالية لشركات عينة الدراسة، وتطبيق نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح عليها واستخلاص النتائج وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح لدى شركات العينة خلال فترة الدراسة، وأن النماذج تعطي نتائج مختلفة ذات دلالة إحصائية عند قياس ممارسة إدارة الأرباح وهو ناتج عن اختلاف متغيرات النماذج التي اعتمد عليها عند القياس.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، شركات التأمين الليبية، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية.

The Extent of the Earnings Management Practice in Libyan Insurance Companies

A Comparative applied Study

Abstract

The objectives of the study are to measure the Earnings Management practices in the Libyan Insurance Companies based on measurement models related to the activity of these companies, and identify the variation of measurement results between the different measurement models. A secondary data of financial statement is collected from reports of the firms. Accruals-based models are applied on three companies. The data is analyzed using the software Statistical Package for the Social Sciences SPSS. The results emphasized that companies have not exercised Earnings Management in the Libyan Insurance companies. Furthermore, the results revealed that models have significant differences when measuring the Earnings Management practices.

Key Words: Earnings management, Libyan Insurance Companies, Discretionary Accruals, Non-Discretionary Accruals.

1- مقدمة

تعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي، وتقدم هذه القوائم للإدارة والأطراف الأخرى المهتمة بها صورة لنتائج الأعمال والمركز المالي للشركة ونظرًا لكبر حجم الشركات، وانفصال الإدارة عن الملكية، وزيادة التوسع في أنشطة الشركات بالتمويل عن طريق الاستثمارات الجديدة. كل هذا أدى إلى خلق نوع من التعارض في مصالح الأطراف المختلفة للمشروع، ومثال ذلك التعارض بين الملاك والإدارة، الملاك ومصلحة الضرائب. فالمديرون قد يعملون على تعظيم منافعهم الشخصية على حساب الشركة ممثلة في الملاك، مما يؤدي إلى تحويل الثروة من الملاك إلى المديرين.

ولقد أولى الفكر المحاسبي اهتماماً كبيراً لقضية التأثير المتعمد من جانب الإدارة على محتوى المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية. حيث تناولت العديد من الدراسات التأثير المتعمد من جانب الإدارة على رقم صافي الربح المفصح عنه، والذي قد يؤدي إلى التأثير إيجاباً أو سلباً عليه. وقد يؤدي سلوك الإدارة إما إلى تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيداً عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الدخل لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق. ومع أن هناك تبايناً في الدوافع التي تحرك الإدارة، إلا أن سلوك التأثير على الدخل يأخذ أحد الاتجاهات السابقة، وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح (Earnings Management).

2- مشكلة الدراسة

تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى عدم تمثيل القوائم المالية بصدق للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركات، إذ يترتب على تطبيقها المغالاة أو التخفيض المتعمد في مستوى الأرباح عن المستوى الحقيقي للربح، وفقاً للمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية. ويرى Ewert and Wagenhofer (2005, p 1101) أنه في أواخر سنة 2003 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبعاد الاختيارات المحاسبية من عدة معايير محاسبية من خلال مشروع التحسينات، إضافة إلى محاولة المجلس الحد من تأثير التقديرات الحكمية للمديرين من خلال توفير القواعد الواضحة والإرشادات المفسرة التفصيلية. حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بأخذ خطوات هامة لإزالة الاختيارات المحاسبية البديلة والمسموح بها في المعايير المحاسبية وتحديد المقاييس المحاسبية التي تؤدي إلى أفضل أداء لإدارات الشركات وحقيقة المركز المالي لها (Barth et al., 2008, pp 467-468). نتيجة لذلك ولمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات والمؤسسات ظهرت عدة مداخل كمية للقياس، اعتمد بعضها على مقارنة المستحقات الاختيارية والبعض الآخر اعتمد نسب ومؤشرات أخرى.

تكمن المشكلة في التعرف على أي المقاييس يعطي نتيجة حقيقية لمدى ممارسة الإدارة التأثير على مستوى الأرباح المحققة لأي غرض كان في شركات التأمين الليبية، وما الفرق بين المقاييس المختلفة لمعرفة مدى ممارسة إدارات شركات التأمين الليبية لإدارة الأرباح. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤالين الآتيين:

- هل تمارس شركات التأمين الليبية إدارة الأرباح؟

- ما الفرق بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح؟

3- هدف الدراسة

يتمثل هدف للدراسة في قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الليبية وفق جميع نماذج القياس، وتوضيح أن هناك اختلاف في نتيجة القياس بين نماذج القياس المختلفة.

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع وتأثيره على نتائج الأعمال والمركز المالي، ولما كانت ممارسة إدارة الأرباح تحتل هذه الأهمية المتميزة فإن هذه الدراسة جاءت لإثراء مجال إدارة الأرباح حول مجال قياس إدارة الأرباح، وتحديد الفرق ما بين المقاييس الكمية لممارسات إدارة الأرباح.

ومن جانب آخر، وعلى الرغم من أغلب الدراسات السابقة قد أجريت على الشركات في الأسواق والدول المتقدمة، فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية من خلال تطبيقها على شركات التأمين في دولة ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهمية أخرى كونها تقدم دليل عملي على ممارسة إدارة شركات التأمين لإدارة الأرباح لما لذلك من أهمية في تطوير العمل المحاسبي دعماً لزيادة الثقة في البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية، وقبولها من طوائف المجتمع بصفة عامة ومستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة، وهي أيضاً بداية لدراسات مستقبلية على بيانات شركات محلية أخرى تعمل في السوق الليبي ذات أنشطة مختلفة.

5- فروض الدراسة

في ضوء ما تم طرحه في مشكلة الدراسة والهدف الذي ترمي الدراسة في الوصول إليه تمت صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الأول: لا تمارس شركات التأمين الليبية ظاهرة إدارة الأرباح.

الفرض الثاني: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.

6- منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على شركات التأمين الليبية، واعتمدت الدراسة على القوائم المالية المنشورة لشركات العينة بغرض جمع البيانات المطلوبة تمهيداً لتطبيق مجموعة من الاجراءات والاختبارات الإحصائية المتمثلة في استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS26) لاختبار فروض الدراسة، باتباع الطريقتين الاستقرائية، والاستنباطية لتحليل الدراسات السابقة.

7- حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على متغيرات نماذج قياس ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المحلية ممثلة في العينة المأخوذة من شركات التأمين الليبية، وتطبيق هذه المتغيرات وأساليب القياس الكمية لنماذج القياس على بيانات العينة المدرجة ضمن آخر قوائم مالية منشورة لشركات العينة عن الفترة من 2006 إلى 2010.

8- الدراسات السابقة

قام الباحثان باستعراض بعض الدراسات ذات العلاقة بنماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح على النحو التالي:

دراسة (Charoenwong and Jiraporn, 2009)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في سنغافورة وتايلند، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات السنغافورية والتايلندية تمارس إدارة الأرباح بهدف تجنب التقرير عن الخسائر ونمو الأرباح السالبة، وبينت أيضاً أن ممارسة إدارة الأرباح تتباين بين الشركات المالية وغير المالية، وقبل وبعد الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في

سنة 1997. كما أوضحت أيضًا أن هناك تأثير لنظام حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في سنغافورة.

دراسة (سلامة، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الكشف عن ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وتقييم مداخل قياس إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي من حيث دقة وكفاءة القياس ومحاولة الوصول إلى نموذج قياس ملائم لخصائص وسمات بيئة الأعمال المصرية، وبناء نموذج للقياس والتنبؤ والكشف المبكر لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة المصرية تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري، ووصلت هذه الممارسات لمرحلة الاعتراف بوجود الظاهرة، وتبين أن النموذج المقترح من الباحث هو النموذج الأكثر دقة وكفاءة في قياس ممارسات إدارة الأرباح، وهذا النموذج أيضًا يمثل البداية للكشف المبكر عن محاولات بعض الشركات للقيام بممارسات ضارة لإدارة الأرباح.

دراسة (فداوي، 2013)

هدفت الدراسة إلى التعرف على نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وإجراء مفاضلة إحصائية بين هذه النماذج لقياس ممارسات إدارة الأرباح، باستخدام المنهج الوصفي والتحليل، وذلك بإجراء تجربة المفاضلة الإحصائية بين نماذج تقدير المستحقات الاختيارية لقياس ممارسات إدارة الأرباح على عينة عشوائية من خمس شركات مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج جونز المعدل هو النموذج الأكثر صلاحية لتقدير المستحقات الاختيارية وكشف ممارسات إدارة الأرباح، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وفق المستحقات الاختيارية.

دراسة (النعاس، 2014)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل 1995 لتقدير المستحقات الاختيارية لعينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الليبية مارست إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية، مع وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وحجم ومدىونية الشركة في القطاع الصناعي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لعامل ربحية الشركة في القطاع الصناعي، وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لجميع العوامل على ممارسة إدارة الأرباح في القطاع المصرفي.

دراسة (Flores et al, 2014)

تناولت هذه الدراسة إيضاح العلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والتحيز في البيانات المالية. وبشكل أكثر تحديداً، تأثير إدارة الأرباح على الأرباح المحاسبية، وبالتالي تأثيرها على قرارات أصحاب رأس المال، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدلات الضرائب وقياس المخصصات الفنية، وهذه الأدلة تبين وجود ممارسات لإدارة الأرباح في هذه الصناعة تحديداً في الفترة التي تم زيادة معدل الضريبة لهذه المجموعة من الشركات.

دراسة (Bereskin et al., 2015)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تأثير التغييرات في بيئة التشغيل الخاصة على ميل الشركات لممارسة إدارة الأرباح المعلنة. ودراسة الطرق والوسائل التي تستخدمها الشركات لإدارة الأرباح على مر الزمن، والعلاقات بين هذه التغييرات. توصلت الدراسة إلى أن التحولات في إدارة الأرباح لها تأثيرًا هامًا على الضرائب، والتغيرات الاقتصادية خلال فترة العينة وأن العلاقات بين الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح تختلف مع مرور الوقت وتزداد تعقيدًا، وأرجع الباحث سبب ذلك إلى أن الشركات استخدمت إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية.

دراسة (اشميلة وآخرون، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت الشركات الليبية تمارس أساليب إدارة الأرباح من خلال استطلاع آراء المراجعين الخارجيين. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بواسطة استمارات الاستبيان الموزعة على عينة بلغت 50 مراجع خارجي من مجتمع الدراسة، المتمثل في المراجعين العاملين بمدن طرابلس، الخمس، زليتن، ومصراته. وأظهرت النتائج أن المراجعين الخارجيين يعتقدون أن إدارات الشركات الليبية تمارس بدرجة متوسطة أساليب إدارة الأرباح التي تؤثر على بنود قائمتي الدخل والمركز المالية المالي، وبدرجة منخفضة على بنود قائمة التدفقات النقدية.

دراسة (علي، 2019)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي غير الشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بشكل مباشر من خلال استخدام مقاييس التحفظ المحاسبي غير المشروط، ومقاييس إدارة الأرباح الحقيقية شائعة الاستخدام في العديد من الدراسات السابقة بعد تعديلها بما يتفق مع البيئة الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. باختبار العلاقة بين المتغير المستقل التحفظ المحاسبي غير المشروط والمتغير التابع إدارة الأرباح الحقيقية بالاعتماد على نموذج الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق التحفظ غير المشروط يحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. وأوصت الدراسة بتطبيق التحفظ المحاسبي وزيادة الإفصاح المحاسبي للحد من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وتشجيع الشركات المصرية على تبني ممارسة التحفظ المحاسبي كأحد أدوات الحد من إدارة الأرباح الحقيقية المؤثرة سلبيًا على التدفقات النقدية التشغيلية.

دراسة (عبدالله، 2020)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعظيم قيمة الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية لعينة الدراسة، وذلك لبناء نموذجين لقياس هذه العلاقة أولهما - قياس العلاقة بين تطبيق تخطيط موارد المشروع (ERP) والحد من تأثير إدارة الأرباح، ثانيهما - قياس الأثر في قيمة الشركة. باستخدام بيانات القوائم المالية لشركة العينة. وتم قياس المتغير التابع إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Jones 1991) والمعدل من قبل (Dechow et al, 1995). وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر مباشر لتطبيق نظم تخطيط الموارد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، والتفاعل بين نظم تخطيط موارد المشروع وإدارة الأرباح يؤدي إلى تقليص أثر إدارة الأرباح والذي يهدف إلى زيادة قيمة الشركة.

وأوصت الدراسة بتطبيق نظم تخطيط موارد المشروع لما له من أثر إيجابي في جودة التقارير المالية وللمحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة منفعة المعلومات المحاسبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كون أن أغلب الدراسات السابقة قد أجريت في غير البيئة الليبية، وجميعها لم تقارن نتيجة تطبيق النماذج المختلفة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، حيث ركزت أغلبيتها على مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح وفق نموذج واحد وبيان المتغيرات المؤثرة على النموذج وفق البيئة التي تم الدراسة فيها. ولهذا فإن هذه الدراسة تقدم دليلاً تطبيقياً من البيئة الليبية مقارنة لأهم نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح بغرض معرفة أي النماذج يعطي نتيجة حقيقية للواقع وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين نماذج قياس ممارسات الأرباح المختلفة.

9- نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

قدمت العديد من الدراسات السابقة نماذجاً لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي بيان لبعضها :

9-1 نموذج معامل التباين - Eckel 1981: (القنّامي والخيال، 2010، ص ص 241-310)

يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات لتحديد تمهيد الشركة لدخلها من عدمه. ومن أشهر النماذج التي استخدمت هذا الأسلوب نموذج (Eckel 1981) ويمكن التوصل إلى هذا النموذج من خلال

$$SB = CV\Delta I / CV\Delta S \quad \text{المعادلة:}$$

حيث إن :

$$SB = \text{مؤشر سلوك تمهيد الدخل} .$$

$$CV\Delta I = \text{معامل التباين للتغير في الدخل} .$$

$$CV\Delta S = \text{معامل التباين للتغير في المبيعات} .$$

فإذا كانت نسبة المؤشر SB أقل من الواحد فإن الشركة تصنف على أنها ممهدة لدخلها، أما إذا كانت نسبة المؤشر SB تساوي أو أكبر من الواحد فإن الشركة تصنف بأنها غير ممهدة للدخل.

9-2 نموذج هيلي Healy: (Healy, 1985, p 94)

يستخدم هذا النموذج خارج قسمة متوسط إجمالي المستحقات عن سنة معينة، على إجمالي الأصول الثابتة عن السنة السابقة عليها، خلال السلسلة الزمنية المحددة، كمقياس للمستحقات غير الاختيارية، ويكون النموذج المحدد لنسبة المستحقات غير الاختيارية عن السنة الحالية، على النحو التالي:

$$NDA_t = 1/n \sum_t (Ta_t / A_{t-1})$$

حيث إن :

$$NDA_t : \text{المستحقات غير الاختيارية في السنة } t .$$

$$Ta_t : \text{المستحقات الإجمالية منسوبة إلى إجمالي الأصول في السنة } t .$$

T : 1 ، 2 ، T سنة ، وتعبّر عن سنوات فترة التقدير .

t : تشير إلى سنة الحدث .

9-3 نموذج دي انجلو (DeAngelo, 1986, pp 400-420) :

يستخدم هذا النموذج خارج قسمة إجمالي مستحقات الفترة السابقة على إجمالي الأصول للفترة التي تسبقها، كقياس للمستحقات غير الاختيارية، وعلى ذلك يكون النموذج على النحو التالي:

$$NDA_t = TA_{t-1}/A_{t-2}$$

حيث إن :

NDA_t : المستحقات غير الاختيارية في السنة t .

TA_{t-1} : المستحقات الإجمالية في السنة السابقة t-1 .

A_{t-2} : إجمالي الأصول في السنة قبل السابقة t-2 .

وتكون نسبة المستحقات الاختيارية، عبارة عن الفرق بين خارج قسمة إجمالي المستحقات عن الفترة الحالية على إجمالي أصول السنة السابقة TA_{t-1} ونسبة المستحقات غير الاختيارية المحسوبة طبقاً للنموذج .

9-4 نموذج جونز (Jones, 1991, p 211) :

حيث يقيس نموذج جونز هذا المتغير بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وذلك بتقدير المستحقات الكلية ثم تقسيمها إلى مستحقات إلزامية ومستحقات اختيارية .

نموذج جونز يتكون من ثلاثة مراحل : (البيب، 2012، ص 62)

- المرحلة الأولى : قياس المستحقات الكلية ، بدراسة علاقة الانحدار للمستحقات الكلية على التغير في الإيرادات وإجمالي الممتلكات والآلات والمعدات ، وذلك طبقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$TACC_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + B_1(\Delta REV_{it}/TA_{it-1}) + B_2(PPE_{it}/TA_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن :

$TACC_{it}$: تمثل المستحقات الكلية للشركة i في السنة t (يتم قياسها بالأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات

غير المستمرة مطروحاً منها التدفقات النقدية التشغيلية في السنة t)

ΔREV_{it} : تمثل التغير في الإيرادات للشركة i في السنة t عن السنة t-1

PPE_{it} : تمثل إجمالي الممتلكات والآلات والمعدات (أ.ث) للشركة i في نهاية السنة t

TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i في نهاية السنة t-1 . ε_{it} : البواقي

ويلاحظ على هذا النموذج ما يلي :

1- يتم قياس المستحقات الكلية بالفرق بين الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة.

2- تتسبب جميع المتغيرات إلى إجمالي الأصول حتى تتماشى بيانات الشركات المختلفة عند إجراء التحليلات

- المرحلة الثانية : قياس المستحقات الإلزامية : بناءً على نموذج جونز فإن القيمة المقدرة (المحسوبة) من نموذج الانحدار السابق تقيس المستحقات الإلزامية ، ويتم تحديد القيمة المقدرة طبقاً للمعادلة التالية :

$$NDACC_{it} = a(1/TA_{it-1}) + b_1(\Delta REV_{it}/TA_{it-1}) + b_2(PPE_{it}/TA_{it-1})$$

حيث : $NDACC_{it}$: تمثل المستحقات الإلزامية للشركة i في السنة t

- المرحلة الثالثة : قياس المستحقات الاختيارية : بناءً على نموذج جونز فإن المستحقات الاختيارية تتمثل في البواقي والتي يتم تحديدها بالمعادلة التالية :

$$DACC_{it} = TACC_{it}/TA_{it-1} - NDACC_{it}$$

حيث : $DACC_{it}$: تمثل المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t

وذلك على أساس أن : المستحقات الكلية = المستحقات الإلزامية + المستحقات الاختيارية

9-5 نموذج ديشو (Dechow 1995) أو نموذج جونز المعدل (Dechow, 1995, pp 193-225)

يهدف هذا النموذج إلى تعديل نموذج (Jones, 1991) بمعالجة القصور والضعف الذي يتعلق باعتبار جميع التغيرات في المبيعات الآجلة من الاستحقاق المحاسبي غير الاختياري (الإلزامي) وبأنه لا يمكن ممارسة التلاعب في الأرباح عن طريق المبيعات الآجلة، وهذا التعديل يتمثل في طرح التغير في صافي المدينين من التغير في المبيعات. (سلامة، 2010، ص 21)

وبناءً على ما سبق قام Dechow بتعديل نموذج Jones الأصلي، وأصبح النموذج المعدل هو : (Dechow, 1995, p 199)

$$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2(\Delta REV_t - \Delta REC_t) + \alpha_3(PPE_t)$$

حيث إن : ΔREV : التغير في الإيرادات.

ΔREC : التغير في المدينين.

A_{t-1} : إجمالي الأصول في السنة $t-1$.

PPE_t : إجمالي الممتلكات والآلات والمعدات (أ.ث) للشركة i في نهاية السنة t

9-6 نموذج ميلر Miller : (Miller, 2007, p 140)

ركزت دراسة (Miller, 2007) على تبويب المستحقات الكلية إلى مستحقات طويلة الأجل (مثل الإهلاك والضرائب المؤجلة)، ومستحقات قصيرة الأجل (مثل المدينون والمخزون والدائنون)، وبالتالي يمكن معرفة مدى تلاعب الإدارة باستخدام المستحقات في الأجل القصير من خلال التغير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة، وحيث أن التدفق من الأنشطة التشغيلية، والذي يعد مقياساً بديلاً للأداء لا يتأثر بالمستحقات، يعد أقل قابلية للتلاعب من الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، وحيث أن عناصر الأصول والخصوم المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل، فقد وضع ميلر نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب. وهذه النسبة تركز على الافتراضات

التالية : (سلامة، 2010، ص 25)

- 1- التغيير في حسابات رأس المال العامل يمثل الاستحقاق المحاسبي قصير الأجل والذي يمكن توظيفه من جانب إدارة الشركة في التلاعب وإدارة الأرباح، ويعتبر العنصر الأكثر خضوعاً للتلاعب.
- 2- لا يتأثر صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي المحاسبي ويعتبر العنصر الأقل عرضة للتلاعب.
- 3- الربط بين العنصر الأكثر خضوعاً للتلاعب والعنصر الأقل عرضة للتلاعب له دلالة هامة ومؤثرة في القياس والكشف عن ممارسات إدارة الأرباح الضارة.
- ويتم استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر (سواء بالسالب أو بالموجب) فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، ويعبر عن ذلك بالنموذج التالي :

$$\text{فرض العدم: عدم وجود إدارة الأرباح } (\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC/CFO)_{t-1} = 0$$

$$\text{الفرض البديل: وجود إدارة الأرباح } (\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC/CFO)_{t-1} \neq 0$$

حيث إن : ΔWC التغيير في صافي رأس المال العامل

CFO التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

10- الدراسة العملية

تقوم الدراسة العملية على تحليل البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية لعينة الدراسة لمعرفة مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح باستخدام أهم نماذج القياس، ثم مقارنة نتائج القياس المتحصل عليها من النماذج المختلفة لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف.

10-1 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في شركات التأمين العاملة في ليبيا وقد بلغ عددها في سنة 2016 م 18 شركة والجدول الآتي يوضح هذه الشركات وبداية نشاطها :

جدول رقم (1) شركات التأمين العاملة في ليبيا حتى نهاية 2016

م	الشركة	السنة	م	الشركة	السنة	م	الشركة
1	ليبيا للتأمين	1964	7	التكافل للتأمين	2007	13	العالمية للتأمين
2	المتحدة للتأمين	1998	8	القافلة للتأمين	2009	14	الدولية للتأمين
3	الصحاري	2004	9	التأمين الصحي	2009	15	الوثيقة للتأمين
4	الأفريقية	2004	10	المختار للتأمين	2009	16	اليسير للتأمين
5	الليبو للتأمين	2005	11	الاتحادية للتأمين	2010	17	أمانة للتأمين
6	الثقة للتأمين	2006	12	تبيستي للتأمين	2011	18	الضمانية للتأمين

يوضح الجدول السابق شركات مجتمع الدراسة، وتم اختيار عينة من هذا المجتمع عدد 3 شركات هي الأكبر والأقدم بداية نشاطها، وهي: شركة ليبيا للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين، شركة الصحاري للتأمين. وذلك بسبب

توفر بيانات مالية منشورة لها ممثلة في القوائم المالية المنشورة عن الفترة من سنة 2006 إلى سنة 2010.

10-2 الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

10-2-1 الإحصاء الوصفي Descriptive statistics: وذلك لاختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل

الإحصائي، وتحديد سلوك متغيرات الدراسة ومدى امكانية تعميم النتائج.

10-2-2 اختبار كلموجروف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov: وذلك للحكم على اعتدالية بيانات

الدراسة وصلاحيتها للتحليل من حيث اتباعها للتوزيع الطبيعي؛ والذي من خلاله يمكن تحديد الاختبارات اللازمة للدراسة.

10-2-3 تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression: وذلك لاختبار الفرض الخاص

تأثير المتغيرات المستقلة حسب كل نموذج قياس على المتغير التابع وهو ممارسة إدارة الأرباح.

10-2-4 اختبار الفروض: وذلك بغرض تعميم نتائج طرق القياس على مجتمع الدراسة عند مستوى معنوية 5%

10-3 تحليل البيانات واختبار الفروض:

لقد تم تحليل البيانات لشركات العينة عن الفترة من سنة 2006 إلى سنة 2010 باستخدام نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح ، وكانت النتائج كالتالي:

10-3-1 نموذج معامل التباين (إيكل) Eckel 1981

بيانات النموذج كالتالي :

جدول رقم (2) بيانات متغيرات نموذج إيكل Eckel

ر م	الشركة	السنة	الإيرادات	صافي الدخل
1	المتحدة للتأمين	2006	6081802	4859068
		2007	40426364	5247603
		2008	47814994	9275245
		2009	53835649	7335630
		2010	72183363	5739787
2	الصحاري للتأمين	2006	3621561	3203514
		2007	5980241	4224040
		2008	14411587	2718868
		2009	16285857	3429302
		2010	14760863	2060309
3	ليبيا للتأمين	2006	19379189	14987286
		2007	12769018	7612650
		2008	22705288	13006526
		2009	25531862	12019896
		2010	23834607	9510658

من خلال بيانات الجدول السابق تم استخراج متغيرات النموذج واحتسابه لكل شركة على حدة كالتالي :

جدول رقم (3) متغيرات نموذج ايكل Eckel

ر م	المتغير	المتحدة للتأمين	الصحاري للتأمين	ليبيا للتأمين
1	متوسط الإيرادات	44068434.4	11012021.8	20843992.8
2	الانحراف المعياري للإيرادات	21707755.84	5164531.35	4510768.87
3	معامل التباين للإيرادات	49.26	46.90	21.64
4	متوسط صافي الدخل	6491466.6	3127206.6	11427403.2
5	الانحراف المعياري لصافي الدخل	1627204.85	721822.53	2597833.57
6	معامل التباين لصافي الدخل	25.07	23.08	22.73
7	مؤشر إيكل	0.509	0.492	1.050
8	ممارسة إدارة الأرباح	تمارس	تمارس	لا تمارس

من متغيرات النموذج الموجودة بالجدول تبين لنا أن الشركة المتحدة للتأمين وشركة الصحاري للتأمين تمارس إدارة الأرباح لأن قيمة مؤشر إيكل أقل من الواحد الصحيح. بينما شركة ليبيا للتأمين لا تمارس إدارة الأرباح لأن قيمة مؤشر إيكل أكبر من الواحد الصحيح.

10-3-2 نموذج جونز Jones

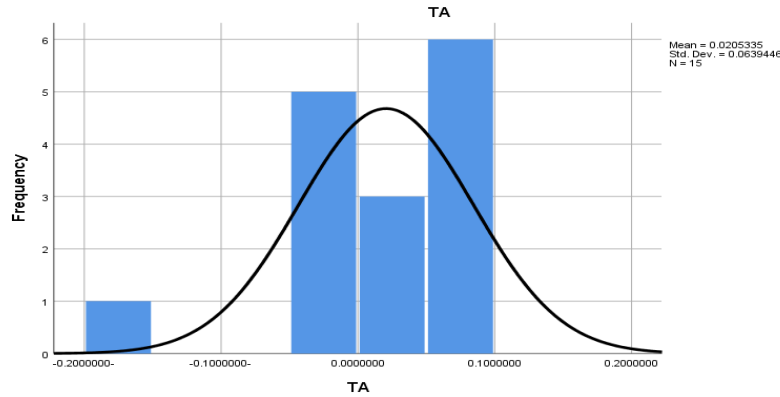
جدول رقم (4) الخصائص الاحصائية الرئيسية للمتغيرات المكونة للهيكل البنائي العام لقياس ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج جونز

م	اسم المتغير	رمز المتغير	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي			
								إحصائية	درجة الحرية	المعنوية	التقدير**
1	المستحقات الكلية	TACCit/TAit-1	0.021	0.017	0.064	0.157-	0.086	0.182	15	0.194	يتبع
2	مقلوب إجمالي الأصول	(1/TAit-1)	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.190	15	0.148	يتبع
3	التغير في الإيرادات منسوبا إلى إجمالي	(ΔREVit/TAit-1)	0.084	0.042	0.165	0.121-	0.583	0.221	15	0.046	يتبع
4	إجمالي الأصول الثابتة منسوبا	(PPEit/TAit-1)	0.032	0.007	0.026	0.007	0.094	0.266	15	0.005	يتبع

يتكون الهيكل البنائي العام لقياس ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج جونز من ثلاثة عناصر رئيسية ألا وهي رصيد إجمالي الأصول في بداية المدة وقيمة التغير في الإيرادات بين بداية ونهاية المدة ورصيد إجمالي الأصول الثابتة في نهاية المدة ، وهنا في هذا الهيكل البنائي منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية المدة، ومن خلال

** يتبع : يتبع التوزيع الطبيعي ، يقترب : يقترب من التوزيع الطبيعي ، لا يتبع : لا يتبع التوزيع الطبيعي

الخصائص الاحصائية للنموذج تبين لنا أن هذه العناصر تكون نموذجاً فعالاً وذا تأثير وهذا يتضح من خلال قيم الانحراف المعياري البسيطة، بمعنى أن تشتت بيانات النموذج بسيطة وأن البيانات كلها متقاربة وذات تأثير مباشر في تكوين النموذج. ومما يعزز النتيجة أن بيانات النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي يوضحها الشكل التالي :



شكل رقم (1) التوزيع الطبيعي للمستحقات الكلية حسب نموذج جونز

ثم تم استخراج دالة الانحدار للنموذج لتحديد قيمة المعلمات وفق نموذج الانحدار الخطي كالتالي:

جدول رقم (5) دالة الانحدار الخطي لنموذج جونز

م	اسم المتغير	رمز المتغير	معامل دالة الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى المعنوية	طبيعة التأثير
1	ثابت الدالة		0.066	0.036	-	1.822	0.096	
2	مقلوب إجمالي الأصول	(1/TAit-1)	-1991465.548	1047315.623	-0.506	1.901-	0.084	معنوي
3	التغير في الإيرادات منسوب إلى إجمالي الأصول الثابتة	(ΔREVit/TAit-1)	-0.010	0.106	-0.026	0.096-	0.926	معنوي
4	إجمالي الأصول الثابتة منسوباً إلى إجمالي الأصول	(PPEit/TAit-1)	-0.316	0.674	-0.126	0.469-	0.648	معنوي

الخصائص العامة للنموذج : قيمة معامل التحديد R^2 : 0,253 (القدرة التفسيرية) قيمة ف المحسوبة :

1.239 بدرجتي حرية 3 ، 11 معنوية النموذج : 0,342

وبناء على ذلك فإن دالة الانحدار كالتالي :

$$TACC_{it}/TA_{it-1} = 0.066 - 1991465.548(1/TA_{it-1}) - 0.010(\Delta REV_{it}/TA_{it-1}) - 0.316 (PPE_{it}/TA_{it-1})$$

من الخصائص العامة لدالة الانحدار تبين أن متغيرات هذه الدالة تمثل نسبة 25% من المتغيرات المؤثرة على النموذج، وهذه تمثل قدرة تفسيرية ضعيفة لمتغيرات النموذج. وبناء على دالة الانحدار السابقة للنموذج تم استخراج المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية كالتالي :

جدول رقم (6) المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية وفق نموذج جونز لشركات العينة

ر م	الشركة	السنة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية
1	المتحدة للتأمين	2006	-0.0062	0.0110	-0.0172
		2007	0.0609	0.0179	0.0430
		2008	-0.0102	0.0223	-0.0325
		2009	0.0474	0.0311	0.0163
		2010	-0.0004	0.0368	-0.0372
2	الصحارى للتأمين	2006	-0.0028	-0.0482	0.0455
		2007	-0.1567	-0.0320	-0.1247
		2008	-0.0450	0.0061	-0.0511
		2009	0.0855	0.0026	0.0830
		2010	0.0694	-0.0025	0.0720
3	ليبيا للتأمين	2006	0.0566	0.0585	-0.0019
		2007	0.0389	0.0585	-0.0196
		2008	0.0851	0.0568	0.0283
		2009	0.0823	0.0368	0.0455
		2010	0.0032	0.0302	-0.0270

اختبار الفرض القائل: $H_0 : \mu = 0$ $H_1 : \mu \neq 0$

حيث إن : متوسط العينة = 0.0015 ، متوسط المجتمع = 0.021 ، الانحراف المعياري = 0.036 ، حجم العينة = 15 ، $\alpha = 0.05$ ، $Z = \bar{x} - \mu / \sigma \div \sqrt{n} = -2.097$ ، وحيث إن Z الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي ± 1.96 أقل من Z المحسوبة. عليه نرفض فرض العدم (عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح) ونقبل الفرض البديل مما يعني وجود ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة.

3-3-10 نموذج ديشو (Dechow 1995) أو نموذج جونز المعدل

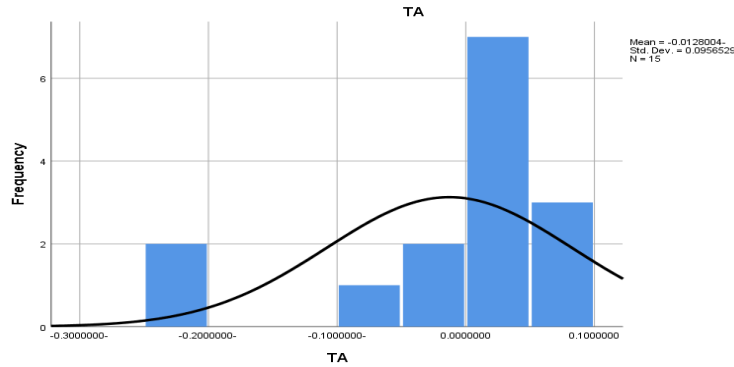
جدول رقم (7) الخصائص الاحصائية الرئيسية للمتغيرات المكونة للهيكل البنائي العام لقياس ممارسات إدارة

الأرباح في ظل نموذج جونز المعدل

م	اسم المتغير	رمز المتغير	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي			
								إحصائية الحرية	درجة الحرية	المعنوية التقدير**	
1	المستحقات الكلية منسوبا إلى إجمالي الأصول	TAit / Ait-1	-0.013	0.025	0.096	-0.244	0.078	0.224	15	0.041	يتبع
2	مقلوب إجمالي الأصول	1 / Ait-1	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.185	15	0.178	يتبع
3	الفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في المدينون منسوبا إلى إجمالي الأصول	[(ΔREVit-ΔRECit)/Ait-1]	0.054	0.045	0.175	-0.123	0.475	0.211	15	0.070	يتبع
4	إجمالي الأصول الثابتة منسوبا إلى إجمالي الأصول	(PPEit / Ait-1)	0.032	0.007	0.026	0.007	0.094	0.266	15	0.005	يتبع

** يتبع : يتبع التوزيع الطبيعي ، يقترب : يقترب من التوزيع الطبيعي ، لا يتبع : لا يتبع التوزيع الطبيعي

يتكون الهيكل البنائي العام لقياس ممارسات إدارة الأرباح في ظل نموذج جونز المعدل من ثلاثة عناصر رئيسية ألا وهي رصيد إجمالي الأصول في بداية المدة وقيمة التغير في المدينون مطروحا من قيمة التغير في الإيرادات بين بداية ونهاية المدة ورصيد إجمالي الأصول الثابتة في نهاية المدة ، وهنا في هذا الهيكل البنائي منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية المدة، ومن خلال الخصائص الاحصائية للنموذج تبين لنا أن هذه العناصر تكون نموذجاً فعالاً وذا تأثير وهذا يتضح من خلال قيم الانحراف المعياري البسيطة والتي هي أقل من المتوسطات ، بمعنى أن تشتت بيانات النموذج بسيطة وأن البيانات كلها متقاربة وذات تأثير مباشر في تكوين النموذج. ومما يعزز النتيجة أن بيانات النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي يوضحها الشكل التالي :



شكل رقم (2) التوزيع الطبيعي للمستحقات الكلية حسب نموذج ديشو

ثم تم استخراج دالة الانحدار للنموذج لتحديد قيمة المعلمات وفق نموذج الانحدار الخطي كالتالي:

جدول رقم (8) دالة الانحدار الخطي لنموذج ديشو - جونز المعدل

م	اسم المتغير	رمز المتغير	معامل دالة الانحدار	الانحراف المعياري	قيمة بيتا	قيمة ت المحسوبة	مستوى المعنوية	طبيعة التأثير
1	ثابت الدالة		0.083	0.041	-	2.040	0.066	
2	مقلوب إجمالي الأصول	1 / Ait-1	-4753810.526	1173794.082	-0.784	-4.050	0.002	معنوي
3	الفرق بين التغير في الإيرادات والتغير في المدينون منسوبا إلى إجمالي الأصول	[(ΔREV _{it} -ΔREC _{it})/Ait-1]	0.017	0.109	0.031	0.157	0.878	معنوي
4	إجمالي الأصول الثابتة منسوبا إلى إجمالي الأصول	(PPE _{it} / Ait-1)	-0.330	0.744	-0.090	-0.443	0.666	معنوي

الخصائص العامة للنموذج : قيمة معامل التحديد $R^2 : 0,601$ (القدرة التفسيرية)

قيمة ف المحسوبة : 5.518 بدرجة حرية 3 ، 11 معنوية النموذج : 0,015

وبناء على ذلك فإن دالة الانحدار كالتالي :

$$TA_{it} / A_{i,t-1} = 0.083 - 4753810.526 \times (1/A_{i,t-1}) + 0.017 \times [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{i,t-1}] - 0.330 \times (PPE_{it} / A_{i,t-1})$$

من الخصائص العامة لدالة الانحدار تبين أن متغيرات هذه الدالة تمثل نسبة 60% من المتغيرات المؤثرة على

النموذج. وبناء على دالة الانحدار السابقة للنموذج تم استخراج المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية كالتالي :

جدول رقم (9) المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية وفق نموذج ديشو - جونز المعدل لشركات العينة

ر م	الشركة	السنة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية
1	المتحدة للتأمين	2006	-0.0332	-0.0239	-0.0093
		2007	0.0311	0.0016	0.0296
		2008	-0.0460	-0.0033	-0.0428
		2009	0.0179	0.0108	0.0071
		2010	0.0010	0.0292	-0.0282
2	الصحاري للتأمين	2006	-0.2000	-0.1753	-0.0248
		2007	-0.2443	-0.1398	-0.1046
		2008	-0.0702	-0.0422	-0.0280
		2009	0.0461	-0.0566	0.1027
		2010	0.0718	-0.0730	0.1448
3	ليبيا للتأمين	2006	0.0413	0.0688	-0.0275
		2007	0.0298	0.0683	-0.0385
		2008	0.0782	0.0660	0.0123
		2009	0.0725	0.0462	0.0263
		2010	0.0119	0.0358	-0.0239

اختبار الفرض القائل: $H_0 : \mu = 0$ $H_1 : \mu \neq 0$

حيث إن : متوسط العينة = -0.0003 ، متوسط المجتمع = -0.013 ، الانحراف المعياري = 0.041 ، حجم العينة = 15 ، $0.05 = \alpha$

$$1.198Z = \bar{x} - \mu / \sigma \div \sqrt{n} =$$

وحيث إن Z الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي ± 1.96 أكبر من Z المحسوبة. عليه نقبل فرض العدم (عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح) ونرفض الفرض البديل مما يعني عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة.

4-3-10 نموذج هيلي Healy

فيما يلي متغيرات نموذج هيلي لقياس ممارسات إدارة الأرباح

جدول رقم (10) متغيرات نموذج هيلي لقياس ممارسة إدارة الأرباح لشركات العينة

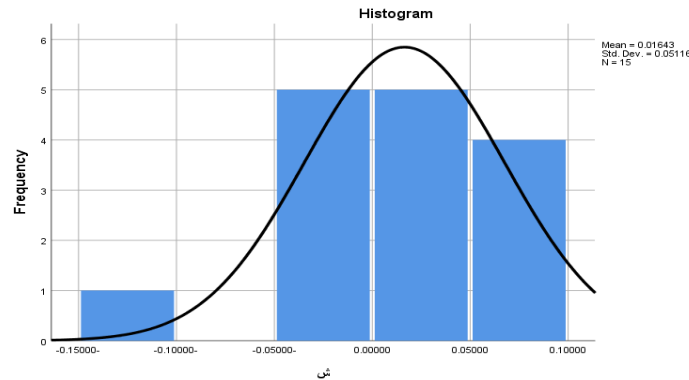
م	الشركة	السنة	إجمالي الأصول	قيمة المستحقات الإجمالية	المستحقات الإجمالية	المستحقات غير الاختيارية	نسبة المستحقات الاختيارية
1	المتحدة للتأمين	2006	58910284	-357518	-0.0062	-0.0012	-0.0050
		2007	63550330	3589704	0.0609	0.0122	0.0488
		2008	76455572	-648401	-0.0102	-0.0020	-0.0082

0.0380	0.0095	0.0474	3623529	90697457	2009		
-0.0003	-0.0001	-0.0004	-38684	88497297	2010		
-0.0022	-0.0006	-0.0028	-53191	22275498	2006	الصحارى للتأمين	2
-0.1254	-0.0313	-0.1567	-3490761	37726920	2007		
-0.0360	-0.0090	-0.0450	-1698233	35362428	2008		
0.0684	0.0171	0.0855	3023996	32671392	2009		
0.0556	0.0139	0.0694	2268986	33297106	2010		
0.0452	0.0113	0.0566	22286722	383903841	2006	ليبيا للتأمين	3
0.0311	0.0078	0.0389	14937669	363393737	2007		
0.0681	0.0170	0.0851	30930207	354737495	2008		
0.0658	0.0165	0.0823	29194859	321509053	2009		
0.0025	0.0006	0.0032	1018452	343644719	2010		

اختبار الفرض القائل: $H_1 : \mu \neq 0$ $H_0 : \mu = 0$

حيث إن : متوسط العينة = 0.016 ، الانحراف المعياري = 0.020 ،
متوسط المجتمع = 0.051 ، حجم العينة = 15 ، $\alpha = 0.05$
 $0.303 - Z = \bar{x} - \mu / \sigma \div \sqrt{n} =$

وحيث إن Z الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي ± 1.96 أكبر من Z المحسوبة. عليه نقبل فرض العدم (عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح) ونرفض الفرض البديل مما يعني عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة. ويوضح الشكل التالي التوزيع الطبيعي للمستحقات الاختيارية:



شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي للمستحقات الاختيارية وفق نموذج هيلي

10-3-5 نموذج دي أنجلو DeAngelo

فيما يلي متغيرات نموذج دي أنجلو لقياس ممارسات إدارة الأرباح

جدول رقم (11) متغيرات نموذج دي أنجلو لقياس ممارسة إدارة الأرباح لشركات العينة

م	الشركة	السنة	إجمالي الأصول	قيمة المستحقات الإجمالية	نسبة المستحقات الإجمالية	نسبة المستحقات غير الاختيارية	نسبة المستحقات الاختيارية
1	المتحدة للتأمين	2006	58910284	-357518	0	0	0
		2007	63550330	3589704	0.06094	-0.00619	0.06713
		2008	76455572	-648401	-0.01020	0.06094	-0.07114
		2009	90697457	3623529	0.04739	-0.01020	0.05760
		2010	88497297	-38684	-0.00043	0.04739	-0.04782
2	الصحاري للتأمين	2006	22275498	-53191	0	0	0
		2007	37726920	-3490761	-0.15671	-0.00279	-0.15392
		2008	35362428	-1698233	-0.04501	-0.15671	0.11169
		2009	32671392	3023996	0.08551	-0.04501	0.13053
		2010	33297106	2268986	0.06945	0.08551	-0.01607
3	ليبيا للتأمين	2006	383903841	22286722	0	0	0
		2007	363393737	14937669	0.03891	0.05655	-0.01764
		2008	354737495	30930207	0.08511	0.03891	0.04620
		2009	321509053	29194859	0.08230	0.08511	-0.00281
		2010	343644719	1018452	0.00317	0.08230	-0.07913

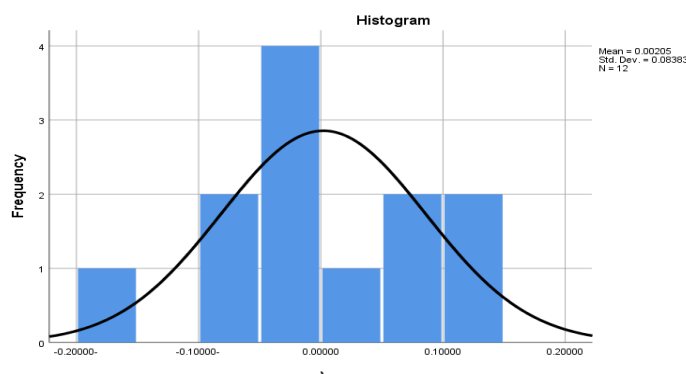
اختبار الفرض القائل: $H_0 : \mu = 0$ $H_1 : \mu \neq 0$

حيث إن : متوسط العينة = 0.002 ، متوسط المجتمع = 0.022 ،

الانحراف المعياري = 0.084 ، حجم العينة = 12 ، $\alpha = 0.05$

$$0.833 - Z = \bar{x} - \mu / \sigma \div \sqrt{n} =$$

وحيث إن Z الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي ± 1.96 أكبر من Z المحسوبة. عليه نقبل فرض العدم (عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح) ونرفض الفرض البديل مما يعني عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة. ويوضح الشكل التالي التوزيع الطبيعي للمستحقات الاختيارية:



شكل رقم (4) التوزيع الطبيعي للمستحقات الاختيارية وفق نموذج دي أنجلو

Miller 6-3-10 نموذج ميلر

فيما يلي متغيرات نموذج ميلر لقياس ممارسات إدارة الأرباح

جدول رقم (12) متغيرات نموذج ميلر لقياس ممارسة إدارة الأرباح لشركات العينة

م	الشركة	السنة	رأس المال العامل	التغير في رأس المال العامل ΔWWC	التدفقات النقدية التشغيلية CFO	$\Delta WWC/CFO$	نسبة ميلر
1	المتحدة للتأمين	2006	-22289774	0	5216586	0	0
		2007	-21200944	1088830	1657899	0.657	0.657
		2008	-20766415	434529	9923646	0.044	-0.613
		2009	-17227931	3538484	3712101	0.953	0.909
		2010	-17203162	24769	5778471	0.004	-0.949
2	الصحاري للتأمين	2006	-346180	0	3256705	0	0
		2007	-4391128	-4044948	7714801	-0.524	-0.524
		2008	-7189451	-2798323	4417101	-0.634	-0.109
		2009	-5723398	1466053	405306	3.617	4.251
		2010	-4517653	1205745	-208677	-5.778	-9.395
3	ليبيا للتأمين	2006	-197508453	0	-7299436	0	0
		2007	-183965731	13542722	-7325019	-1.849	-1.849
		2008	-150783044	33182687	-17923681	-1.851	-0.003
		2009	-140916507	9866537	-17174963	-0.574	1.277
		2010	-136367610	4548897	8492206	0.536	1.110

$$H_1 : \mu \neq 0$$

$$H_0 : \mu = 0$$

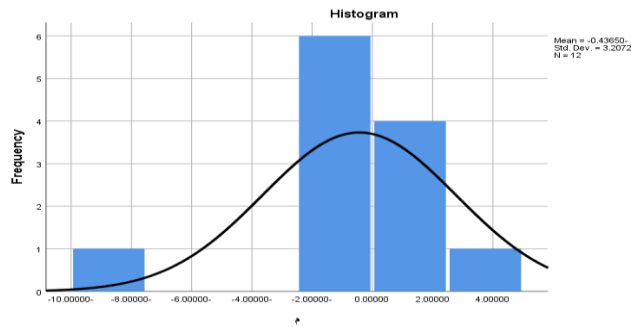
اختبار الفرض القائل:

حيث إن : متوسط العينة = 0.437 ، متوسط المجتمع = 0.450 ، الانحراف المعياري =

2.206 ، حجم العينة = 12 ، $\alpha = 0.05$

$$0.020 - Z = \bar{x} - \mu / \sigma \div \sqrt{n} =$$

وحيث إن Z الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي ± 1.96 أكبر من Z المحسوبة. عليه نقبل فرض العدم (عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح) ونرفض الفرض البديل مما يعني عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة. ويوضح الشكل التالي التوزيع الطبيعي لنسبة ميلر لقياس ممارسة إدارة الأرباح:



شكل رقم (5) التوزيع الطبيعي لنسبة ميلر لقياس ممارسة إدارة الأرباح

10-4 مقارنة نتيجة قياس ممارسة إدارة الأرباح لشركات العينة وفق النماذج المختلفة

جدول رقم (13) مقارنة نتيجة قياس ممارسة إدارة الأرباح وفق النماذج المختلفة

م	اسم النموذج	مجال التطبيق	أساس التطبيق	طريقة تحديد المستحقات الاختيارية	تعميم النتيجة على المجتمع	نتيجة التطبيق
1	ايكل Eckel	كل شركة على حدة	تباين الإيرادات وتباين صافي الدخل	لا يوجد	لا يمكن	شركتين لا تمارس إدارة الأرباح والثالثة تمارس
2	جونز Jones	كل سنة على حدة لكل شركة	فصل المستحقات الاختيارية عن غير الاختيارية	معادلة انحدار خطي بسيط	ممکن	تمارس شركات التأمين إدارة الأرباح
3	ديشو Dechow	كل سنة على حدة لكل شركة	فصل المستحقات الاختيارية عن غير الاختيارية	معادلة انحدار خطي بسيط	ممکن	لا تمارس شركات التأمين إدارة الأرباح
4	هيلي Healy	كل سنة على حدة لكل شركة	فصل المستحقات الاختيارية عن غير الاختيارية	بيانات فعلية	ممکن	لا تمارس شركات التأمين إدارة الأرباح
5	دي أنجلو DeAngelo	كل سنة على حدة لكل شركة	فصل المستحقات الاختيارية عن غير الاختيارية	بيانات فعلية	ممکن	لا تمارس شركات التأمين إدارة الأرباح
6	ميلر Miller	كل سنة على حدة لكل شركة	التغير في رأس المال العامل والتدفقات النقدية	لا يوجد	ممکن	لا تمارس شركات التأمين إدارة الأرباح

11- النتائج

من خلال التحليل السابق للبيانات وتطبيق أهم نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح على شركات العينة يمكن القول بأن هناك اختلاف بين نتيجة تطبيق نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، وبمقارنة نتائج التحليل توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1- اتفقت النماذج المختلفة لقياس ممارسات إدارة الأرباح بأنه لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة، عدا نموذج جونز اتضح عند تطبيقه بأنه يوجد ممارسة لإدارة الأرباح في شركات العينة، ولا يمكن الأخذ بنتيجة هذا النموذج لأن متغيرات هذه دالة الانحدار تمثل نسبة 25% من المتغيرات المؤثرة على النموذج، وهي قدرة تفسيرية ضعيفة لمتغيرات النموذج.

2- اتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين نتيجة قياس ممارسات إدارة الأرباح وفق النماذج المختلفة للقياس، وعند المقارنة اتضح الآتي:

أ- أن النماذج المختلفة يتم تطبيقها لكل شركة سنوياً ويتم استخراج نتيجة التحليل لكل سنة لجميع الشركات، عدا نموذج إيكل فإنه يتم استخراج نتيجة التحليل لجميع السنوات بقيمة واحدة لكل شركة.

ب- يوجد عدد أربعة نماذج اعتمدت في تحليلها على فصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات غير الاختيارية وهي: جونز، ديشو، هيلي، دي أنجلو. بينما اعتمد نموذج ايكل على مقارنة تباين كل من الإيرادات وصافي الدخل. أما نموذج ميلر اعتمد في تحليله على مقارنة التدفقات النقدية برأس المال العامل.

ج- لمعرفة قيمة المستحقات الإجمالية اعتمد نمودجي جونز وديشو على استخراج معادلة انحدار خطي بسيط اعتماداً على متغيرات تم تحديدها مسبقاً. بينما نمودجي هيلي ودي أنجلو تم فيها تحديد قيمة المستحقات الاجمالية

عن طريق مقارنة التدفقات النقدية بصافي الدخل.

ح- جميع نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح يمكن عن طريق النتائج المتحصل عليها من تطبيقها تعميم نتائج العينة على المجتمع باستخدام اختبارات الفروض. عدا نموذج ايكل لأنه يعطي نتيجة واحدة لكل شركة بجميع السنوات.

12- التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة المتحصل عليها وما تطرقت إليه الدراسة حول قياس ممارسات إدارة الأرباح لما لها أثر سيء على القوائم المالية التي هي مصدر المعلومات المحاسبية لمستخدميها وبالأخص الأطراف الخارجية، عليه يوصي الباحثان بالتالي :

1- عند قياس ممارسة إدارة الأرباح يجب اختيار النموذج المناسب لنوع النشاط الذي تمارسه الشركة. لأن لكل نموذج متغيرات خاصة به تختلف عن النماذج الأخرى.

2- في حالة اعتماد نماذج المستحقات الاختيارية عند قياس ممارسة إدارة الأرباح يوصي باستخدام نموذج ديشو - جونز المعدل لأنه يعطي نسبة 61% كقدرة تفسيرية للمتغيرات المؤثرة على إدارة الأرباح حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة عند تطبيق النموذج على شركات العينة.

3- أما في حالة اعتماد النماذج الأخرى عدا نماذج المستحقات الاختيارية لقياس ممارسة إدارة الأرباح يوصي باستخدام نموذج ميلر لأنه يقارن بيانات فعلية عن التدفقات النقدية برأس المال العامل وهذه العوامل لها تأثير مباشر على نتيجة الأرباح السنوية للشركة.

4- في حالة تم اختيار نموذج معين لأي سبب لقياس ممارسة إدارة الأرباح في مجتمع ما يوصي الباحثان بأن يكون فترة القياس (عدد السنوات) أطول فترة ممكنة إذا توفرت البيانات المطلوبة لذلك.

13- المراجع

اشميلة، ميلاد ، وآخرون، (2018) ، مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية لأساليب إدارة الأرباح من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (11) ، يونيو ، ص ص 188-219.

حسن. سعيد محمد سعيد، (2012)، دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة .

خليل. عبدالفتاح أحمد علي،(2006)، قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 67، الجزء الثاني.

زيدان. أحمد السيد، (2011)، إطار مقترح لتحديد موقف مراقب الحسابات من السياسات المحاسبية البديلة على إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصري -دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة .

- سلامة. صلاح حسن علي، (2010)، نموذج محاسبي مقترح لقياس إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 2، يونيو، ص ص 1-119.
- عبدالرحمن. أحمد رجب عبدالملك، (2012)، المدخل التحليلي للقوائم المالية كأداة للكشف عن إدارة الأرباح في الشركات المسجلة بسوق المال المصري-دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد (26)، العدد الأول، يونيو .
- عبدالله. محمد رمضان أحمد، (2020)، أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع ERP في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعظيم قيمة الشركة- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، ص ص 1-149.
- علي. عزيزة رزق محمود، (2019)، أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الثالث، الجزء الثاني، ص ص 290-342.
- فداوي. أمينة، (2013)، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 5، ص ص 115-135 .
- القمامي، الخيال. فواز سفير، توفيق بن عبدالمحسن، (2010)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد(1)، المجلد (47)، يناير ، ص ص 241-310.
- ليبيب. أيمن عبده، (2012)، إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- النعاس. إبراهيم أحمد، (2014)، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ص ص 1-119.

www.lsm.ly/

سوق الأوراق المالية الليبي

المراجع الانجليزية

Barth, M., et al., (2008), International Accounting Standards and Accounting Quality , Journal of Accounting Research, Vol. 46, Iss. 3, June, pp 467-498.

Bereskin, F., Kieschnik R., and Rotenberg W., (2015), Earnings Management over Time, research assistance – USA, Working Paper, Jan, pp 1-41.

Charoenwong C., and Jiraporn, P., (2009), Earnings management to exceed thresholds: Evidence from Singapore and Thailand , Journal of Multinational Financial Management, 19, pp 221-236

Chen J., Zhang H., (2014), The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management – Evidence from Chinese Listed Companies, European Financial Management, Vol. 20, No. 3, p p 596–632.

Cheng Q. , and T.D. Warfied , (2005), Equity Incentives and Earnings

Management , The Review , Vol. 80 , No. 2 .

DeAngelo, L., (1986), Accounting numbers as market valuation substitutes: a study of management buyouts of public shareholders . The Accounting Review , Vol. 61, pp 400-420.

Dechow Patricia M., Kotheri S. P. , and Watts Ross L., (1998), The Relation Between Earnings and Cash Flows, Journal of Accounting and Economics, Vol. 25, pp 193-225.

Ewert, R., and Wagenhofer, A., (2005), Economic Effect of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings management, The Accounting Review, Vol. 80, No. 4, Oct, pp 1101-1124.

Flores E., Sampaio J., and Willrich G., (2014), Are Taxes a Determinant Factor in Earnings Management Behavior? Empirical Results From Brazilian Insurance Market., University of São Paulo – Brazil, Working Paper, Nov, pp 1-21.

Healy, Paul, M., (1985), The effect of bonus schemes on accounting decisions, Journal of Accounting and Economics, Vol. 7, pp 85-107.

Jones, J., (1991), Earnings management during import relief investigations, Journal of Accounting Research, Vol. 29, pp 193-228.

Kraft. Anastasia, (2013), Management earnings forecasts and book-tax differences , <http://ssrn.com/abstract=2325867>, pp 1-38

Lin J., and Hwang M., (2010), Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis, International Journal of Auditing, Audit. 14: pp 57–77.

Man C., and Wang B., (2013), Corporate Governance And Earnings Management: A Survey Of Literature, The Journal of Applied Business Research – March/April Volume 29, Number 2, pp 391-418.

Mansor N., Che-Ahmad A., Ahmad-Zaluki A., and Osman H., (2013), Corporate Governance and Earnings Management: A Study on the Malaysian Family and Non-Family Owned PLCs, International Conference on Economics and Business Research, pp 221-229.

MARD Yves , VIGNERON Ludovic, (2014), Does public/private status affect Small and Medium Enterprises' earnings management practices? A study on French case , <http://ssrn.com/abstract=2513301>, pp 1-47.

Miller James E , (2009), The Miller Ratio (MR): A Tool For Practitioners And Regulators To Detect For The Possibility Of Earnings Management (EM) , Journal of Applied Business Research, January/February, Volume 25, Number 1, pp 139-143

Oberholzer-Gee, Felix and Wulf, Julie, (2012), Earnings management from the Bottom Up: An Analysis of management Incentives Below the CEO, Harvard Business School, Working Paper, January, pp 1-36.

Sun L., and Rath S., (2008), Fundamental Determinants Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism: an Integration of Earnings management Perspectives, International Review of Business Research Papers, 4(4), pp 406-420.